

## ”الاتفاق النووي الإيراني“ يدفع واشنطن للمغامرة بـ”النووي السعودي“



تقرير محمد البدرى

على ضوء الفشل الاميركي، في إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، يبدو أن واشنطن تحاول الالتفاف على هذا الاتفاق عبر دعمها بـ”برناماًج“ نووياً سعودياً، يهدف وفق دراسة أعدتها مركز ”بيغن-السادات“ التابع لجامعة تل أبيب، الى تحويل توازن القوى العسكرية في الشرق الأوسط، لصالح المملكة. وبحسب الدراسة، تخطط السعودية لبناء ستة عشر مفاعلاً للطاقة النووية بحلول عام 2030، بتكلفة تقدر بحوالي 100 بليون دولار، لافتةً إلى أن ”السعودية لديها روابط اليورانيوم الكبيرة من تلقاء نفسها. واستعداداً لطلب مُناقصات لـ”برناماًجها النووي“، طلبت السعودية في أكتوبر الماضي، من الولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية وروسيا والصين الحصول على معلومات أوليةٍ، وفي السنوات الأخيرة، اختتمت المملكة عددًا من التفاهمات المتعلقة بالأسلحة النووية ليس فقط مع الولايات المتحدة ولكن مع الصين وفرنسا وباكستان.

المحادثات لنقل التكنولوجيا النووية الأمريكية للسعودية تفسر وفق الدراسة، لماذا اقتصر رد المملكة بعد اعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال، على التصريحات البلاغية، ولم تحول الى خطواتٍ عملية، بل على العكس شكلت الرياض غطاءً للقرار الأميركي.

العضو السابق في اللجنة التنظيمية النووية الأميركية، فيكتور جيلينسكي، أشار الى أن تساهل إدارة ترامب مع الطموح النووي السعودي، يشي بأن الاستفادة من المال السعودي، يطغى على جميع المخاوف

المتعلقة بالانتشار النووي، معتبراً أن التراخي في تطبيق بعض القواعد، سوف يضعف من قيمة معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

المبعوث السابق لسياسة لمنع الانتشار النووي بوزارة الدفاع الأمريكية، هنري سوكولسكي، حذر من مستقبل المملكة ذات الحكم المطلق، والتي لا زالت تعتمد نظام حكم عفا عليه الزمن في القرن الواحد والعشرين، ما سيضع المساعدات النووية أمام خطر انتقالها من السلطة الحالية إلى سلطةٍ معادية لواشنطن، لافتاً في هذا السياق، إلى أن إيران كانت من البلدان الصديقة، وقد باعت واشنطن للشاه 23 مفاعلاً من صنع شركة ويستنفهاوس. تلك المفاعلات انتقلت في ما بعد إلى نظام الجمهورية الإسلامية المناوئ لواشنطن.